بسم الله الرحمن الرحيم

تجربة تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

إعداد: أ.د. سيف الدين إبراهيم تاج الدين

الأستاذ بقسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أستاذ المدخل للاقتصاد الإسلامي والتحليل الاقتصادي الإسلامي

المحتويات

- **مقدمة**
- **تدريس الاقتصاد الاسلامي في قسم الاقتصاد**
- **مقررات "الاقتصاد الإسلامي" في قسم الاقتصاد**
- **المدخل للاقتصاد الإسلامي – مستوى وسيط (برنامج البكالوريوس)**
- **التحليل الاقتصادي الإسلامي – مستوى متقدم (برنامج الماجستير)**

مقدمة

الحديث عن تدريس الاقتصاد الإسلامي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية يعبر عن تجربة فريدة من نوعها لأن اهتمام جامعة الإمام بالاقتصاد الإسلامي لم يكن استجابة إلى حاجة طارئة بإضافة هذه المادة لقائمة المقررات التي تدرس في إحدى الكليات كما نجده في كثير من الجامعات، وإنما كان هو المحرّك والقوة الدافعة لتخصيص قسم للاقتصاد الإسلامي في كلية الشريعة بالجامعة في عام ١٣٩٩هـ ليشكل النواة الأولى لبرنامج اقتصادي وشرعي متكامل يرمي إلى تحقيق هدفين رئيسين:

١- إعداد طليعة رائدة من الاقتصاديين الإسلاميين للعمل في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والإداري في المجتمع شأنها في ذلك شأن خريجي معاهد وكليات الاقتصاد والإدارة والتجارة مع التميز بخلفية إسلامية.

٢- إعداد باحثين في الاقتصاد الإسلامي يجمعون بين الثقافتين الاقتصادية الفنية والإسلامية الفقهية.

وبتأهيل قسم الاقتصاد الإسلامي خلال الفترة ١٣٩٩-١٤٠٥هـ، وضعت كلية الشريعة في جامعة الإمام اللبنة الأولى على طريق التدرج الأكاديمي نحو تكوين كلية متخصصة في العلوم الاقتصادية والإدارية، فكانت أولى ثمرات هذا القسم إنشاء برنامج بكالوريوس في الاقتصاد الإسلامي للدراسات الجامعية ليكون الأول من نوعه في جامعات العالم الإسلامي، مشتملاً على ١٥٥ وحدة دراسية، موزعة بين المواد الشرعية (٤٠٪) والمواد الاقتصادية التخصصية والفنية المساعدة (٤٢٪) واللغات (١٦٪). وبتوفيق الله سبحانه وتعالى تخرج من هذا البرنامج ومن البرامج التي تطورت عنه في المراحل اللاحقة نخبة واعدة ورائدة من الذين طرقوا أبواب العلم والعمل فأثبتوا جداراتهم وقدراتهم في شتى المجالات العلمية والعملية.

وبموازاة برنامج البكالوريوس، تم إنشاء وتفعيل برنامج للدراسات العليا (ماجستير/ دكتوراه) ضمن "الخطة الدراسية الأولى" التي أشار إليها د. محمد السحيباني ود. سعود المبروك ود.عبدالله الباحوث في الورقة التي قدمت في المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي بعنوان "تجربة قسم الاقتصاد بجامعة الملك محمد بن سعود خلال ربع قرن (١٣٩٩-١٤٢٤هـ)، حيث عرضت الورقة دراسة رصينة ومناقشة مستفيضة للأسباب والتجارب التي دعت إلى تبني "خطة دراسية ثانية" ثم "خطة دراسية ثالثة" على التوالي في قسم الاقتصاد الإسلامي قبل أن تتبلور تلك التجربة في تكوين كلية مستقلة للاقتصاد والعلوم الإدارية بهيئتها وبرامجها الحالية.

وبطبيعة الحال، كان لابد لهذا البرنامج من أن يخضع إلى عملية التقويم والتطوير المستمر في مواجهة التحديات المستجدة سواء كانت في سوق العمل للخريجين أو استجابةً لمقتضيات الجودة والاعتماد العلمي، مع الحفاظ على الرؤية والرسالة الإسلامية للقسم، فتمخض عن تلك العملية التطويرية إقرار "الخطة الدراسية الثانية" لقسم الاقتصاد الإسلامي للفترة ١٤٠٥– ١٤٢٣هـ متمثلة في زيادة الوحدات الدراسية في البرنامج إلى ١٩١ مع تقوية المواد الاقتصادية التخصصية والفنية المساعدة بزيادة نسبتها إلى (٥٤٪)، وهي كما يبدو أطول المراحل التي مرت بها تجربة تدريس الاقتصاد الإسلامي في جامعة الامام محمد بن سعود، ثم أعقبتها "الخطة الدراسية الثالثة" للفترة ١٤٢٣–١٤٢٧هـ التي أقرت تعديل مسمى القسم إلى "قسم الاقتصاد والعلوم الادارية" وتم فيها تشعيب القسم إلى ثلاثة شعب : اقتصاد، ادارة، محاسبة مع تقليص عدد الوحدات الدراسية في قسم الاقتصاد إلى ١٤٥ وحدة اتساقًا مع معايير أقسام الاقتصاد في الجامعات السعودية وزيادة نسبة المواد الاقتصادية التخصصي والفنية المساعدة إلى (٦٦٪). وعلى ذلك، كان الوقت مهيئًا بعد اعوام قليلة لصدور القرار رقم (١٤٢٧/٤٢/١٦) وتاريخ ١٤٢٧/٤/٢٥هـ المتوجة بالموافقة السامية رقم (٥٩٩٧/م ب) وتاريخ ١٤٢٧/٨/١٠هـ على تحويل القسم إلى كلية مستقلة بمسمى (كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية) وهي الخطوة المرتقبة منذ تأسيس قسم الاقتصاد الإسلامي عام ١٣٩٩هـ فبدأت الكلية بوضع الخطة الدراسية الرابعة التي ظلت سارية المفعول حتى وقت قريب لتبدأ بعدها الخطة الدراسية الخامسة في المرحلة الجارية.

تدريس الاقتصاد الإسلامي في قسم الاقتصاد

إن الوجهة التي يتبناها قسم الاقتصاد في جامعة الإمام محمد بن سعود إزاء الاقتصاد الإسلامي تبدو بجلاء في رؤية القسم (***تأهيل خريجين متميزين بالمعرفة الاقتصادية والرؤية الشرعية***) وطبيعة رسالته (***إعداد كوادر بشرية على مستوى عال من المعرفة الاقتصادية بجوانبها النظرية والتطبيقية والشرعية، بالإضافة إلى تنمية المهارة البحثية بما يؤهلها نحو الإسهام في تلبية أسواق العمل وحاجات المجتمع***)، والهدف الأول الذي يتصدر قائمة أهداف القسم (***إعداد طليعة من الخريجين المتميزين بالمعرفة والمهارات الأساسية، والخلفية الشرعية للعمل في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي***).

فلعل الخلفية الموجزة اعلاه قد أوضحت التوجه المنهجي الذي تتبناه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالنسبة لتدريس الاقتصاد الإسلامي – فهو ليس مجرد مقرر واحد أو مقررات محدودة النطاق تحت مسمى "علم الاقتصاد الإسلامي" وإنما منظومة متكاملة من المعارف

الاقتصادية والشرعية والمهارات الإدارية والفنية ترمي إلى تأهيل كوادر شابة ومسلمة، قادرة على تفهم المشكلات الاقتصادية في عالم اليوم بمستوياتها الجزئية والكلية والدولية، ومعدة إعدادًا أكاديميًا ومهنيًا جيدًا للمشاركة في حركة النشر والتأليف العلمي والتفاعل بحركة الحوار الاقتصادي المعاصر لإيجاد الحلول الاقتصادية المناسبة لمشكلات اليوم في إطار الفقه الإسلامي ومقاصده. ورغم أن هذا التوجه المنهجي للاقتصاد الإسلامي يحتاج إلى مزيد من التدقيق ليعطي الثمار الرهينة به، فهو بلا شك المدخل المناسب لإعطاء الاقتصاد الإسلامي دورًا رائدًا في دائرة الحوار الاقتصادي العالمي بمختلف توجهاته.

لكن هذا بالطبع لا ينفي الحاجة الماسة إلى تطوير مواد اقتصادية متخصصة للمقابلة بين الدلالات التحليلية والسياسية المستمدة من النظرية الاقتصادية الرائجة (المدرسة الاقتصادية النيوكلاسيكية) من ناحية والدلالات التحليلية والسياسية المستمدة من فقه المقاصد الشرعية من ناحية أخرى. فأهمية هذه المادة/ المواد تكمن في أنها تسلح الطالب المسلم بالحجج العلمية الرصينة لإظهار رصانة التصور الاقتصادي الإسلامي للمشكلات الاقتصادية الراهنة وفعالية الحلول التي يقدمها الشرع الإسلامي. فلا يكفي تدريس المواد الشرعية جنبًا إلى حنب مع المواد الاقتصادية المتخصصة والمواد الفنية المساعدة لإكساب الطالب القدرة التحليلية على وضع الحلول المقاصدية في الإطار الاقتصادي الملائم لأن ذلك يتطلب تطوير المادة أو المواد الاقتصادية المُعدة خصيصًا لإكساب الطالب هذه النوع من المهارات التحليلية والنظرية. ومن هنا بدت الحاجة لواضعي مقررات قسم الاقتصاد الإسلامي في جامعة الامام منذ مطلع هذه التجربة الرائدة إلى تطوير مقرر / مقررات متخصصة للوفاء بهذا المطلب.

مقررات "الاقتصاد الإسلامي" في قسم الاقتصاد

بالنظر إلى المقررات التي تأخذ مسمى "اقتصاد الإسلامي" في الخطط الدراسية الأولى والثانية والثالثة والرابعة لجامعة الامام نجد تطوّرًا ملحوظًا في طريقة تدريس هذه المادة، تجسيدًا لظاهرة التقويم المستمر التي أوضحناها سابقًا، وقد صاحبت عملية الانتقال من خطة دراسية إلى أخرى. فبينما اشتملت الخطة الدراسية الأولى على مادة "الاقتصاد الإسلامي (نظرية)" في المستوى السابع، ومادة "الاقتصاد الإسلامي (حلقة بحث)" في المستوى الثامن، استبدلت الخطة الدراسية الثانية مقرر الاقتصاد الإسلامي (نظرية) بمقرر "النظام الاقتصادي الإسلامي" في المستوى السابع، وأضافت مقرر "خصائص الفكر الإسلامي" في المستوى الخامس وذلك ربما يعكس عدم توفر مراجع معتمدة في الجانب النظري للاقتصاد الإسلامي آنذاك، والتعويض عن ذلك بالتركيز على الجوانب الاقتصادية النظامية والفكرية التي استقرت مفاهيمها في المراجع العلمية المتاحة.

ولكن مع بدء الخطة الدراسية الثالثة تم تطوير مقرر اقتصادي نظري بديل بمسمى "مدخل الاقتصاد الإسلامي" حيث توفرت بعض المراجع النظرية والتحليلية التي يمكن الاعتماد عليها لتدريس هذا المقرر منها كتاب الدكتور خالد بن سعد المقرن بعنوان "الأسس النظرية للاقتصاد الإسلامي" وهو الكتاب الذي يعكس مفردات المقرر كما يتم تدرسيه الآن في قسم الاقتصاد بجامعة الإمام محمد بن سعود. ويمتاز هذا المقرر بأنه يعرض المبادئ الاقتصادية للنظام الاقتصادي من خلال أسلوب نظري يجعل من الممكن توظيف الأدوات التحليلية التي سبق أن درسها الطالب في مقرري الاقتصاد الجزئي والكلي لتفهم الموقف الاسمي منها. وتجدر الإشارة إلى أن المقرر المذكور يمر الآن بمرحلة إعادة تقويم في داخل القسم، ولذلك سوف اكتفي هنا بعرض مفردات هذا المقرر وفقًا لتوصيفه الراهن مع التفصيل التوضيحي للنقاط المهمة التي تتبع لهذه المفردات.

أما مقرر الاقتصاد الإسلامي في مستوى الماجستير فهو بطبيعة الحال مستوى متقدم يركز على تقوية المهارات التحليلية للطالب ولذلك سمي "التحليل الاقتصادي الإسلامي" وفصوله الرئيسة هي أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي ومقوماته، التحليل الاقتصادي الجزئي وأدواته، التحليل الاقتصادي الكلي، السياسات الاقتصادية الإسلامية، وهو الآخر يمر الآن بمرحلة إعادة تقويم داخل القسم ولذلك سوف أكتفي بعرض مفرداته وفقًا لتوصيفه الراهن مع التفصيل لبعض النقاط المهمة.

المدخل للاقتصاد الإسلامي (قصد ١٥٠، مستوى رابع)

أهداف المقرر: (١) تعريف الطالب بموضوع الاقتصاد الإسلامي، (٢) تمكين الطالب من فهم الموضوعات الاقتصادية الجُزئيّة – على مستوى السلوك الفردي او المؤسسي – من منظور اسلامي، (٣) تعريف الطالب بآليات علم الاقتصاد الإسلامي في معالجة القضايا الاقتصادية الكُلّية – التوزيع والسياسات المالية العامة، النقود والسياسة النقدية

مفردات مدخل الاقتصاد الإسلامي مع النقاط التوضيحية

a) **مفاهيم ومصطلحات الاقتصاد الإسلامي:** أهمية هذا الفصل ترتبط بالحاجة إلى تحديد الموقف الإسلامي من "المشكلة المركزية" لعلم الاقتصاد والمفاهيم المفتاحية المفتاحية الأخرى المرتبطة بها، ومن ثم توضيح أن "التخصيص الأمثل للموارد" والسياسات النظامية المرتبطة به هو نقطة الافتراق بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الإسلامي، وصولاً بذلك إلى تعريف علم الاقتصاد الإسلامي. وفيما يلي عرض تسلسلي لأهم النقاط المرتبطة بهذا الفصل:

- تأكيد حقيقة أن الاقتصاد الإسلامي كان واقعًا مُعاشًا لقرون طويلة بينما النظرية الاقتصادية حديثة المنشأ.

• توضيح أن ظاهرة النشر والتأليف في مجال الاقتصاد الإسلامي بدأت في أوائل القرن الماضي بجهود متفرقة لكنها انطلقت إثر المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي بمكة المكرمة ١٩٧٦م.

• تأكيد الحاجة إلى توظيف المصطلحات الاقتصادية الرائجة في النظرية الاقتصادية التقليدية من جهة الأصل الشرعي "خاطبوا الناس بما يعرفون" وضرورة التواصل العلمي مع الآخرين لعرض الاقتصاد الإسلامي بلغة مقنعة.

• الانطلاق من تعريف ساميلسون المعروف لعلم الاقتصاد التقليدي، والهدف هو تسليط الضوء على المصطلحات المفتاحية في هذا التعريف (الندرة النسبية، الانتاج، التوزيع، الاستهلاك) وضرورة تأصيلها إسلاميًا في فصول هذا المقرر

• مصطلح الندرة النسبية: المشكلة الاقتصادية التي تدور النظرية الاقتصادية في رحيها ودلالالتها بالنسبة لضرورة الاختيار بين الاستخدامات البديلة للموارد الاقتصادية والتضحية بالبعض الآخر، والاستشهاد ببعض النصوص، مثلاً : الحديث (لو أن لابن آدم واديًا من ذهب ...) والآية (ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض ...) وربطها بمبدأ الابتلاء في هذه الدنيا للناس لينظر الله كيف يعملون.

• منحنى الامكانات الانتاجية: التوضيح البياني لمفاهيم الندرة النسبية، تكلفة الفرصة البديلة، الكفاءة الاقتصادية، وأخيرًا مفهوم "التخصيص الأمثل للموارد" الذي يمثل نقطة الافتراق بين النظام الإسلامي والنظم الأخرى.

• توضيح الفرق بين "النظرية الاقتصادية" و"النظام الاقتصادي"، وتأكيد أن النظام الاقتصادي الإسلامي يفترق عن النظام الرأسمالي من جهة "التخصيص الأمثل للموارد" وأن الموقف من هذا المصطلح هو الذي يميز النظام الاقتصادي الإسلامي عن النظام الرأسمالي.

• أخيرًا تعريف علم الاقتصاد الإسلامي (العلم الذي يهتم بدراسة السلوك الانساني وعلاقته بالموارد ذات الندرة النسبية، وكيفية تخصيصها لإنتاج السلع والخدمات، واستهلاكها وفقًا للقيم الأخلاقية ومعايير العدالة التوزيعية في النظام الإسلامي).

b) النظام الاقتصادي الإسلامي ومقارنته بالنظم الأخرى: يتم في هذا الفصل توضيح خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي بناءً على التفرقة المذكورة في الفصل السابق بين النظام الاقتصادي والنظرية الاقتصادية، وينبغي التركيز على الخصائص التي ينبني عليها أثر سلوكي أو

سياسة شرعية، وفي المقابل يتم عرض خصائص النظم الاقتصادية المعاصرة (النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي) بغرض المقارنة. وفيما يلي عرض تسلسلي لأهم النقاط المرتبطة بهذا الفصل:

- **تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي، خصائصه، وآثارها السلوكية:** قاعدة التوحيد وملازمة الحساب الأخروي، قاعدة الاستخلاف، توازن وتكامل المصلحتين الخاصة والعامة، توازن وتكامل الكسب المادي والروحي، توازن وتكامل الملكيتين: الخاصة والعامة، الحرية الاقتصادية في إطار المسئولية الاجتماعية، أولوية العدالة الاقتصادية والاجتماعية (تحريم الربا، ترسيخ قيم التأخي والتآذر، الوسطية في الإنفاق).

- **أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي:** أهداف أولية، استئصال الفقر وكفالة مستوى أدنى من المعيشة، تحقيق القوة والعزة الاقتصادية، تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروة، وتتفرع منها أهداف وسيطة: تحقيق التوظيف الكامل، النمو الاقتصادي، الاستقرار المالي والنقدي، حماية البيئة الاجتماعية والطبيعية، ويمكن أن تتفرع منها أهداف ثانوية.

- **تعريف النظام الرأسمالي وخصائصه وآثاره السلوكية:** خلفية عن التطور التاريخي للنظام الرأسمالي، تعريف النظام الرأسمالي (تعريفات جروسمان ولوكس)، تعريفه المناسب من الوجهة الإسلامية (هو نظام الملكية الخاصة والسوق الحر الذي يرتكز على مبدأ حماية وتنمية راس المال النقدي في وجه المخاطر التي تعتري عمليات الانتاج والتوزيع والاستهلاك)، مرتكزات النظام الرأسمالي، وتقويمه (نزوعه نحو الاحتكار، التقلبات الاقتصادية الحادة ...الخ).

- **تعريف النظام الاشتراكي وآثاره السلوكية:** خلفية تاريخية عن الفلسفة المادية التي ارتكز عليها المذهب الاشتراكي، تعريف النظام الاشتراكي، خصائصه، اسباب انهياره في مصادمة الفطرة الانسانية (إلغاء الملكية الفردية، تجريم حافز الربح والتنافس الاقتصادي، قتل روح المبادرة الفردية، النظرة المجردة للإنسان على أنه وسيلة للإنتاج وحرمانه من ثمار الرفاهية الاقتصادية).

c) **الاستهلاك وسلوك المستهلك:** تعريف الاستهلاك (مكوّن رئيس للناتج القومي/ معيار للرفاه الاقتصادي والاجتماعي)، تعريف دالة المنفعة (القوة الدافعة للسلوك الاستهلاكي)، تطبيقها في تحليل توازن المستهلك، قبولها وضوابطها عند فقهاء المسلمين (ابن تيمية، ابن القيم، العر بن عبدالسلام الخ)، مقابلتها بالمنفعة الليبرالية الرأسمالية، ضوابط السلوك الاستهلاكي الإسلامي (الاقلاع عن الخبائث، الاقلاع عن السلوك المترف، التوسط والاعتدال، أداء حقوق الغير) **مع** الاستشهاد بالنصوص الشرعية المناسبة.

d) **الانتاج والسلوك الانتاجي وضوابطه:** تعريف الإنتاج وتوضيح أهميته، مصطلح الإنتاج في التراث الإسلامي (العمل/العمارة) ضوابط الإنتاج في النظام الإسلامي (ضوابط دائمة/ متغيرة)، الضوابط الدائمة (ضابط المشروعية، ضابط الكفاءة في استخدام الموارد، ضابط منع الضرر، ضابط ترتيب الأوليات، ضابط الاتقان)، تصنيف عناصر الإنتاج (ضرورة الترابط المنطقي بين التصنيف والتنظيم والتعويض)، معيار الانتاجية الحدية كأساس للتصنيف التقليدي، عدم مناسبته بسبب عناصر التميّز الإسلامية (نظام اقتسام الربح/ الخسارة، وتحريم الفائدة الربوية)، مناسبة معيار "الخراج بالضمان"، ومن ثم تصنيف عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال النقدي، رأس المال العيني، الأرض، التنظيم الإداري).

e) **السوق:** تعريف السوق وأهميته، حرية السوق وتحديد السعر بالتراضي (يا أيها الذي آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم)، المنافع الاقتصادية لتنظيم الأسواق (اشباع الرغبات الاقتصادية، ربط المجتمعات الإنسانية بالمصالح المتبادلة، إتاحة التخصص لتطوير المنتجات، إتاحة المعلومات عن الأسعار وعرض المنتجات، تسهيل الرقابة الاقتصادية على المعاملات)، مفهوم السعر العادل، شروط المنافسة الحرة، متى توفرها في سوق المدينة المنورة (حديث النبي صلى الله عليه وسلم: هذا سوقكم لا خراج به عليكم)، مثالب السوق من الوجهة الإسلامية (الاحتكار، الغرر، الغبن، الميسر).

f) **التوزيع والسياسة المالية للدولة على مستوى الاقتصاد الكلي:** هيكل الاقتصاد الكلي للنظام الاقتصادي الإسلامي (القطاعات الثلاث: قطاع السوق، القطاع الحكومي، القطاع الخيري)، العوامل الكلية لتوزيع الثروة، دور السياسة المالية في تمويل وإنتاج السلع والخدمات العامة (خصائص الضريبة التوزيعية العادلة)، الدور التوزيعي للزكاة والوقف.

g) **النقود والسياسة النقدية:** الوظيفة الأساس للنقد (وسيط للتبادل) والوظائف المساعدة (معيار للقيمة، مخزن للقيمة، وحدة للحساب)، مبادئ التمويل الإسلامي اللاربوي، النظام النقدي الإسلامي (المصرفية الإسلامية، وظائف المصرف المركزي اللاربوي)، أدوات السياسة النقدية اللاربوية، الكفاءة الاستقرارية للسياسة النقدية اللاربوية.

التحليل الاقتصادي الإسلامي – قصد ٦٥١ (برنامج الماجستير):

أهداف المقرر: (١) إلمام الدارس بأهداف النظام الاقتصادي الإسلامي ومقوماته (٢) تمكين الطالب من الإلمام بأسس النظرية الاقتصادية الإسلامية ومدى تميزها عن النظرية الاقتصادية

الوضعية (٣) تعميق فهم الدارس لأسس الاقتصاد الإسلامي الجزئي والكلي واستخداماتها في التحليل الاقتصادي.

مفردات المقرر: مقدمة (أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي ومقوماته). **التحليل الاقتصادي الإسلامي الجزئي** (سلوك المستهلك. سلوك المنتج. هيكل السوق وطبيعة التوازن، أدوات إعادة التوزيع في الاقتصاد الإسلامي). **التحليل الاقتصادي الإسلامي الكلي** (دالة الاستهلاك الكلي، دالة الاستثمار الكلي، التوازن الكلي في سوق السلع والخدمات، التوازن الكلي في السوق النقدي، نظرية الحكومة والقطاع العام) **السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي** (السياسة المالية، تمويل عجز الموازنة في اقتصاد الإسلامي، السياسة لنقدية، ودور البنك المركزي في الاقتصاد الإسلامي) وفيما يلي تفصيل لأهم النقاط المتعلقة بمفردات المقرر.

• **(١) أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي ومقوماته:** الاختلاف الاقتصادي المنهجي بين المقومات النظامية والأسس النظرية (المنهجية الاقتصادية الإيجابية (methodology of positive economics) مقابل المنهجية التقويمية (normative methodology of economics)، أهداف النظام الاقتصادي الاسلامي مقابل النظام الرأسمالي.

• **(٢) التحليل الاقتصادي الجزئي وأدواته**

– نظرية سلوك المستهلك: المنفعة (utility): ماهيتها، مناسبتها تحليليًا/ شرعيًا، مفهومها الكلاسيكي القياسي (cardinal) ومضامين العدالة الاجتماعية، مفهومها النيوكلاسيكي الترتيبي (ordinal)، مشكلة المقارنة البينية (inter-person comparison of utility) ، المؤثر الخارجي (externality) ومضامين السلوك الايثاري، المنفعة المتوقعة (expected utility) تطبيقاتها ودلالاتها الإسلامية.

– اشتقاق دالة الرفاه الاجتماعي (social welfare function) ، تمثيلها بالمنحنى الظرفي (curve envelope) ، نظرية آرو للاستحالة (Arrow Impossibility Theorem)، دلالاتها الإسلامية، توصيف دالة المصلحة الإسلامية للزرقا، الموقف الاقتصادي الأخلاقي من نظرية المنفعة.

– نظرية الإنتاج: عناصر الإنتاج «تصنيفًا/ تنظيمًا/ تعويضًا» دلالات قاعدة الضمان الشرعية مقابل نظرية الإنتاجية الحدية، العناصر الخمسة «العمل، رأس المال النقدي، رأس المال الفني، الأرض، الإدارة» .

– أنمـــاط الســـوق وســـلوك المنـــتج: الموقـــف مـــن المنافســـة الحـــرة، مثالـــب الســـوق (market imperfections) «نمـاذج الاحتكـار، الغـبن، الغـرر، الميسـر»، نظريـة تـوازن المنـتج «فرضية تكبير الربح وبدائلها السلوكية».

– أثر التوجيه الأخلاقي على مستوى الاقتصاد الجزئي: توجيهات دالة المنفعة (utility function norms) مقابل توجيهات دالة الانتاج (production function norms).

- **(٣) التحليل الاقتصادي الكلي**

– لماذا نخصص مبحثًا مستقلاً للاقتصاد الكلي؟ خلفية تاريخية عن الكساد الكبير ومواقف المذاهب الاقتصادية المتنافسة، أدوات التوازن الكلي (خلفية أساسية): دالتا الطلب الكلي/ العرض الكلـي، انطـلاق المـذاهب الاقتصـادية مـن فرضـيات النمـوذج الكلاسـيكي ذي التعـديل التلقـائي (self-adjustment classical model)، تقويم فرضياته إسلاميًا، مكونات دالة الطلب الكلي في اقتصاد سوق تقليدي مفتوح (open economy)، دالة الاستهلاك، دالة الاستثمار، الانفاق الحكومي، التجارة الخارجية (صادرات – واردات)، البطالة بأنواعها «بطالة اختيارية/ اضطرارية».

– الإطـار الهيكلـي الكلـي للاقتصـاد الإسـلامي: أثـر القطاعـات الـثلاث (سـوق، حكـومي، خيري) علـى المتغيرات الإسـلامية الكلية، آليات الاقتصـاد الكلـي الإسـلامي (تحريم الفائدة، فرض الزكاة، الوقف)، الأثر المرتقب على التوازن الكلي ومشكلة البطالة.

– أدوات السياسة النقدية (tools of monetary policy) وملاءمتها من المنظور الإسلامي: المدرسة الكنزية، المدرسة النقدية الحديثة، نظرية كمية النقود (نظرية فيشر، نظرية كمبردج)، دوافع الطلـب علـى النقـود، أثـر الفائـدة علـى دالـة الطلـب، مصـيدة السـيولة، نظريـة تـوبين، المضـامين الإسلامية، مدى ملاءمة منحنيات (IS/ LM) من الوجهة الإسلامية.

– السياســة الماليــة (fiscal policy) – الأهــداف الثلاثــة للسياســة الماليــة (التخصــيص، الاستقرار، التوزيـع) هل للزكـاة دور فـي السياسـة الماليـة ؟ المفهوم الإسـلامي للضـريبة فـي إطـار السياسة المالية.

– تطبيقات رياضية نموذجية على الزكاة.

- **(٤) الأسس المقاصدية الاستراتيجية للسياسات الاقتصادية الإسلامية**

– المضـامين الاقتصـادية لفقـه المقاصـد الشـرعية: المفـاهيم الأساسـية لفقـه المقاصـد، مـدخل الإمـام الشـاطبي، الطـابع الاسـتراتيجي للضـرورات الخمـس (الـدين، الـنفس، العقـل النسـل، المـال)

وارتباط الحاجيات والتحسينيات بكل منها، تمثيل هندسي للترابط الاستراتيجي المقاصدي، تعريف حاجيات وتحسينات كل من الضرورات الخمس.

– الهدف التخصيصي/ التوزيعي: التوجّه المقاصدي لتخصيص الموارد، الاقتصادية، تمثيل بياني للتخصيص المنضبط مقاصديًا / غير المنضبط مقاصديًا.

– استراتيجية التوظيف الاقتصادي للنقد: التعريف الوظيفي للنقد (وسيط للتبادل + ثلاثة مساعدة)، وظيفة ابن رشد الخامسة، المكاسب الاقتصادية لتوسعة التبادل السلعي، المضار الناشئة عن حبس النقود عن دائرة التبادل السلعي.

– مضار الاقراض الربوي: مفاهيم أساسية، القرض كوسيلة لنقل الملكية، عدم استحقاق المقرض للفائدة (راجع قاعدة الخراج بالضمان)، خاصية سوق النقد الربوي، الضرر المركب لسوق النقد الربوي على التبادل الاقتصادي (ضمور التبادل السلعي + مكافأة من تسبب في هذا الضمور).

– أثر الفائدة الربوية على النشاط الاقتصادي: تحليل اقتصادي مقارن للبيع مقابل الربا في قوله تعالى « .. وأحل الله البيع وحرم الربا»، تكوين نموذج منحنى الامكانات الانتاجية (PPC) لمقارنة نموذج البيع بنموذج الربا، توضيح أمثلية باريتو (optimality Pareto) بين نموذجي البيع والقرض الحسن، وفقدانها في نموذج الربا.

– أهم المضامين الاقتصادية المستفادة من المقارنة السابقة: حكمة تحريم الربا، الجدل حول حكم القروض الإنتاجية/ الاستهلاكية، أثر السوق في الفصل بين الاستهلاك والإنتاج.

وعلى الله قصد السبيل.

- **بعض المراجع المناسبة:**

– **الأسس النظرية للاقتصاد الإسلامي – د. خالد سعد المقرن.**
– **النظرية الاقتصادية الإسلامية – د. يوسف الزامل و د. بوعلام بن جيلاني.**
– **مقدمة في أصول الاقتصاد الإسلامي – د. محمد على القري**
– ***Maqasid* Foundations of Market Economics, Seif I. Tag el-Din**
- **موضوعات مختارة من دوريات ومراجع متقدمة: مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: اقتصاد إسلامي.**

- IIUM Journal of Economics & Management ،Review of Islamic Economics

- "الجانب النظري لدالة الاستثمار في الاقتصادي الإسلامي"، خالد بن عبدالرحمن المشعل.

- مختارات من المقالات والأبحاث الحديثة في الموضوع والرسائل العلمية.

- "نحو نظام نقدي عادل"، محمد عمر شابرا.

- اقتصاد بلا فوائد"، نجاة الله صديقي.

- Muhammad Anwar, Modeling Interest Free Economy: A Study in Macro – Economics and Development.
- Muhammad N. Siddiqi. Issue in Islamic Banking.